

تمهيد:

نتيجة للفوضى التي سادت نظام النقدي الدولي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية فقد اندفعت الدول إلى البحث عن نظام نقدي جديد يحقق لها أهدافها والمتمثلة في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف وإمكانية التحويل بين العملات... على أن تحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب على أن يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية فيكون بمقدور هذه الدول بإتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل وبالتالي فقد أجمعت الدول على الدول تسليم أمرها لمنظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام النقدي الدولي ككل، وكان ذلك من خلال انعقاد مؤتمر بريتون وودز في العام 1944، والذي انبثق عنه مشروع تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1-تعريف صندوق النقد الدولي:

هو: "مؤسسة اقتصادية عالمية هدفها إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق استقرار في أسعار الصرف وعلاج العجزات المؤقتة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء"، وهو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 188 بلداً.

2- أهداف صندوق النقد الدولي:

يهدف صندوق النقد الدولي إلى ما يلي:

تمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة نمو التجارة العالمية.

- 5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرّخاء الوطني أو الدولي.
- 6- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

3- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

3-1- الأجهزة المسيرة:

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أجريت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945 و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية: - مجلس المحافظين - المجلس التنفيذي - المدير العام - اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

أ- مجلس المحافظين: و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق و المحافظون هم عادة إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية و أحياناً يجتازوا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، و هو بمثابة الجمعية العامة للصندوق و يجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

- الفصل في انضمام الأعضاء الجدد؛
- مراجعة الحصص و أشكال الدفع؛
- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها؛

● تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ... الخ.

و يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حقها فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، و هناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبية داخل المجلس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات الصندوق، لأن أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85% من الأصوات و هذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه فهي تملك بمفردها 83,17% من الأصوات.

ب- المجلس التنفيذي: يتكون من 24 مدير تنفيذي يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم و هي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، و ينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديراً تنفيذياً يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحية كمراقبة سياسات أسعار الصرف، و تحديدا المساعدات المالية و الفنية المطلوبة تقديمها، و إجراء المشاورات مع أعضائهم و القيام بالمراقبة عن طريق إرساليات للبلدان المعنية بذلك، و تحديد الميزانية الإدارية و

المصادقة عليها، و اختيار المدير العام للصندوق، و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية و التنظيمية بين العفو و صندوق النقد الدولي". و بصورة عامة فإن المجلس التنفيذي "لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي" وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية إدارية، و بعضها استشارية رقابية و هو المحرك الحقيقي و العضلي لصندوق النقد الدولي.

ج- المدير العام لصندوق النقد الدولي: ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات و جرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الو.م. أن فكان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن الأوروبيين .

و يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي و يدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، و هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور و موظفي الصندوق و له دوره في إعداد الميزانية و تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنظمات الدولية و الجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية و التمثيلية و التنسيقية.

و يقوم بالإشراف على مختلف غدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل: إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية، و إدارة شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة ... الخ أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا و دائرة آسيا، و دائرة أوروبا و دائرة نصف الكرة الغربي ... أو ذات الاختصاص الفني و التكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي.

3-2- الأجهزة الاستشارية:

أ. الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:

- **اللجنة المؤقتة:** أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 و تكون من 24 محافظاً من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) و تجتمع مرتين خلال السنة لإعداد التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين و المتعلقة بإدارة و عمل النظام النقدي الدولي و ترفقها بالاقترحات الخاصة بتعديل و إثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق. و قد أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية و يعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي و يقدم التوجيهات، و المقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية و لكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس.

- **لجنة التنمية:** هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و مجلس محافظي البنك الدولي تتكون من 22 عضواً من وزراء المالية و تعتمد عادة اجتماعين في السنة يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة و تقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا التنظيمية و السبل الملائمة لنقل موارد حقيقية على البلدان النامية. إن لجنة التضمنية تعتبر الهيئة التي تساعد على التنسيق القرارات و العامل البرنامجي بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية.

ب- الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق

* مجموعة العشرة:

قد أنشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضاء في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض و تعبر هذه المجموعة، عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي و المالي الدولي، و تعتبر قراراتها و توصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي.

4- التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي:

4-1- اتفاقات الاستعداد الائتماني :

وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

4-2- تسهيل الصندوق الممدد : يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق

الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

4-3- تسهيل النمو والحد من الفقر:

الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

4-4- تسهيل الاحتياطي التكميلي:

هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

4-5-خطوط الائتمان الطارئ:

هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

4-6-مساعدات الطوارئ :

استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.